

- [4] حسن ، باسم عبد الهادي ، (2016)، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2015) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ص58.
- [5] وزارة التخطيط ، (2019) ، المستقبل الذي نصبو اليه رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، ص24.
- [6] الهيئة الوطنية للاستثمار ، (2010)، جريدة المدى اليومية ، في 2 / 8 / 2010. شبكة الانترنت العالمية
- [7] عجلان ،حسين حسن ،(2017) تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ، الواقع الراهن والحسابات المستقبلية ، مجلة المنصور ، كلية المنصور الاهلية مجلد ، العدد 27.ص17.
- [8] حسن ، نشأت مجيد ،(2019)، مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العراقي وسبل النهوض بواقعه الحالي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، مجلد 15 العدد، 46، ص244.
- [9] سالم، عبد الحسين، ومصعب عبد العالي ،(2017)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003- 2015) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة البصرة ، المجلد 33 العدد 34 ، ص154.
- [10] ال طعمة، حيدر حسين ، الشمري ، هاشم المرزوك،(2019)، الاقتصاد العراقي ومقاربات الاصلاح والاستقرار المستدام ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، مجلد (11) ، العدد (27)، ص177.
- [11] ال طعمة ، حيدر حسين ، (2019)، الاقتصاد العراقي وقيود المورد النفطي في العراق ابعاد التأثير ومقاربات التغيير ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، كلية المستقبل الجامعة ، مجلد (11) ، العدد (4) ، ص930.
- [12] المولوي ، علي واخرون ، (2018)، نحو استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في العراق ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص23.
- [13] عويد ، غزوان رفيق ،(2018)، اليات عملية لمكافحة الفساد في العراق ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص3.

الانفاقية عن تعظيم مجالات الانفاق المولد لمضاعف الدخل الحقيقي وتحريك القطاعات الانتاجية.

ثانياً: التوصيات

- 1- من اجل تعظيم انتفاع المجتمع من موارد الربيع النفطي يتطلب ادارة الدولة بمراقبتها كافة على مبدأ اقل التكاليف لتحقيق الاداء المعين ، وهذا يتطلب اجراء مراجعة شاملة لجميع الانشطة (تحليل الكلفة – المنفعة المقارن) من اجل التحول نحو اساس مختلفة للتنظيم واجاد بدائل للإجراءات التي تخلفها صدمة الربيع النفطي.
- 2- لا بد من اعادة هندسة السياسة المالية والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الحقيقي عبر تحريك القطاعات عالية الانتاجية واعادة تخطيط اولويات التنمية وتنفيذ سياسات اعمار رصينة والدخول في مجالات تستطيع فك الارتباط بين الايرادات النفطية والانفاق العام الذي يعد بحق محرك النمو والاستقرار في الاقتصاد العراقي.
- 3- لأجل تحقيق نسب انجاز مستهدفة للإنفاق الاستثماري والتغلب على ضيق الطاقة الاستيعابية ينبغي رفع كفاءة وتنفيذ الموازنة الاستثمارية عن طريق انشاء صندوق ضامن للاستثمار تودع فيه تخصيصات الاستثمار السنوية او اية فوائض مالية لمصلحة توفير لوازم التنمية في الموازنات العامة . كما يجب تحويل الفوائض المتحققة من جراء ضعف الموازنة الاستثمارية الى الموازنة الاستثمارية للعام المقبل حصراً.

المصادر

- [1] ال طعمة ، عامر عمران المعموري ، (2017) ، اتجاهات السياسة المالية في اقتصاد العراق النفطي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، مجلد (6) ، العدد (24) ، ص289.
- [2] World Bank , (2016), Iraq Second Structural Fiscal Consolidation and Inclusive Growth Development Policy Financing , R. No: Ab7876, October 11, P27.
- [3] سلمان ، هيثم عبد الله ، (2018) ، الاصلاح الاقتصادي والفساد في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ص22.